

أثر هيكلية الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية
د. حساني رقية جامعة بسكرة- الجزائر
أ.سكـور أمال جامعة بسكرة- الجزائر

المخلص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة هيكلية الملكية كميكانيزم داخلي للحوكمة من حيث دورها كأداة لتفعيل الرقابة على الإدارة وأثرها على الأداء في البنوك التجارية ، فحسب نظرية الوكالة تؤثر هيكلية الملكية على أداء المؤسسات عبر عنصرين هما : تركيز رأس المال و طبيعة المساهمين .و تم التطرق في هذا البحث إلى وجهات نظر مفكرين اقتصاديين و دراسات أكاديمية و نظريات تخص علاقة هيكلية الملكية بالأداء في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: هيكلية الملكية، نظرية الوكالة، حوكمة المؤسسات، الرقابة على المسيرين، الأداء في المؤسسات .

Abstract :

This research aims to examine ownership structure as an internal mechanism of corporate governance, regarding to its role as a tool of management control on one hand and its impact on commercial banks performance on other hand. Accordingly, the agency theory recognize that ownership structure of a firm influences on its performance throw two of its components: the capital concentration and the nature of shareholders. This paper dealt with theories and academic researches concerning the relationship between ownership structure and firm performance in general and banks performance in particularly.

Key Words :Ownership structure , agency theory , corporate governance, control management , corporate performance

تمهيد :

بدأ الحديث عن مشكلة فصل الملكية عن الإدارة في المؤسسات الحديثة منذ دراسة Berle and Means سنة 1932، حول توظيف المسيرين في المؤسسات الحديثة (في تلك الفترة) و الذين لا يولون اهتماما كافيا لأهداف المؤسسة و يتصرفون وفقا لاهتماماتهم الشخصية ، وما لهذا من أثر على مؤشرات الأداء فيها . و قد لاقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا من

طرف الاقتصاديين ، و قد ازداد هذا الاهتمام مع تعقد النشاطات في الأسواق المالية خاصة استجابة لانتشار العولمة .حيث تعدد ملاك المؤسسة من مساهمين و تعددت طبيعتهم ، مشكلين هيكله جديدة لملكية المؤسسة . و كنتيجة أيضا لهذا الفصل بين الإدارة و الملكية و جب حفظ حقوق المساهمين من التلاعب المالي للمسيرين و سعيهم لتعظيم منفعتهم الشخصية عن طريق الرقابة على أداء هؤلاء المسيرين ، و ذلك تحت إشراف الملاك (المساهمين).وقد شكلت هيكلت الملكية محور العديد من الدراسات في الأنظمة المالية ، و بالأخص في ظل الدراسات المتعلقة بحوكمة المؤسسات و اعتبارها كمفتاح لتحسين فعالية الحوكمة و تعظيم قيمة المساهمين .

مما سبق جاءت إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :

هل لهيكله الملكية اثر في تحسين أداء البنوك التجارية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذا البحث إلى خمسة محاور كالآتي:

المحور الأول : هيكله الملكية و مشكل الوكالة

يعود الحديث عن هيكله الملكية إلى فصل الملكية عن الإدارة ، و التي تولد اختلافا في الاهتمامات بين كل من المالك و المسير ، ففي المؤسسات الحديثة يواجه المالك تناقضا في قدرته على السيطرة و اتخاذ القرارات نظرا لتقاسم الملكية بين العديد من المساهمين ، و الذين لا يمكنهم ممارسة سلطة قوية و فعلية للتحكم في أداء الإدارة ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، تتمتع الإدارة بحرية أكثر في استغلال موارد المؤسسة ، مقارنة بتلك التي يكون فيها المالك هو المسير . (1) و بالتالي فصل الملكية عن الإدارة أدى إلى تراجع سيطرة المساهمين مقابل زيادة حرية المسيرين . فالتقاء الاهتمامات بين المالك و المسير لا يكون تلقائيا إلا إذا اجتمع في شخص واحد(الملك هو المسير)، فهذا الفصل يصب في مصلحة المسيرين . و هو ما توصل إليه Berle and Means سنة 1932.

و قد شكلت هذه الدراسة الأساس لنظرية الوكالة لـ Jensen and Meckling سنة 1976 ، حيث أن فصل الملكية عن الإدارة ينشئ ما يسمى بعلاقة الوكالة بين الرئيس (المالك) و العون (المسير) حيث عرفا هذه العلاقة بأنها : ' عقد يلزم بموجبه شخص أو أكثر (الرئيس) شخصا آخر (العون) بأداء بعض الخدمات و التي تسمح له باتخاذ القرارات ' (2) ، و يركز هذا المفهوم على اهتمامات المالك و المسير فقط . و يرى Jensen and Fama أن

أثر هيكل الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

المؤسسة عبارة عن مجموعة من العقود و التي يترتب عليها حقوق لكلا الطرفين⁽³⁾ ، و ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل : علاقة الإدارة بالمالكين ، علاقة الإدارة بالعاملين ، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي... الخ. لكن بالرغم من وجود عقد يوضح واجبات و حقوق كل من الطرفين (المالك -المسير)، إلا أنه لا يعتبر كاملا نظرا لصعوبة توقع ما سيحدث في المستقبل ، و هو ما لا يمكن تجنبه حتى و إن حاول المسير التصرف بأكبر قدر من العقلانية في تسيير الأموال و تعظيم الأرباح ، و هنا يخلق مشكل كيفية تحديد حق المسير في اتخاذ القرارات في القضايا التي لا يشملها العقد و يمكن تصور أن حل هذا المشكل هو باتخاذ القرارات بالتشاور بين المالك و المسير في هذه الحالات، غير أن العائق الوحيد هو كون المالك غير مؤهل لاتخاذ القرارات (و هو سبب لجوئه للمسير في المقام الأول)، نظرا لنقص المعلومات و اختلاف فهمها لديه . و هنا تظهر الحوكمة لتحديد حقوق السيطرة المتبقية للمسير (residual control rights)⁽⁴⁾ ، و الحد من استعمالها لاهتماماته الشخصية .⁽⁵⁾

و يرى Jensen and Meckling أن صراع المصالح في المؤسسة ينشأ عنه مجموعة من التكاليف ، و التي تعرف بتكاليف الوكالة (Agency Costs) و تتمثل في :

-تكاليف الرقابة (Monitoring Expenditures): يتحملها الرئيس ، و هي تشمل أكثر من مجرد قياس و ملاحظة سلوك العون ، حيث تشمل التكاليف الناجمة عن مجهودات الرئيس للرقابة على سلوك الأعوان من خلال : تقييد الميزانية ، سياسات التعويض... الخ.

-تكاليف الالتزام (Bonding Expenditures): و هي التكاليف التي يتحملها العون لوضع المساهم في مركز الثقة .

الخسارة الباقية (Residual Loss): وهي مرتبطة بتضارب المصالح بين العون والرئيس.⁽⁶⁾

ويرى Jensen and Fama أن هذه التكاليف ليست فقط مرتبطة بعلاقة الوكالة بين المساهمين و المسيرين ، و إنما أيضا تشمل جميع العلاقات التعاقدية في المؤسسة : كالعقود مع الموردين ، العقود مع المقرضين... الخ ، غير أن العلاقة الرئيسية للوكالة هي بين المساهمين و المسيرين .⁽⁷⁾ و تواجه البنوك مشاكل مختلفة للوكالة و التي تتوسع لأكثر من

طرفين ، حيث يعتبر المستثمرون من مودعين (أفراد و مؤسسات) أكبر ممولي القطاع البنكي بالأموال غير أنه ليس لديهم أية سلطة على المسيرين .

المحور الثاني : هيكلية الملكية و الحوكمة في المؤسسة

تتبع مشكلة الوكالة من تعارض الاهتمامات بين العون و الرئيس، وهو ما يستوجب وجود رقابة على أداء المسيرين في المؤسسة ، و الذي قد يقوم به المساهمون عن طريق (مجلس الإدارة ، المدقق الخارجي ، هيكلية رأس المال) و تقترح نظرية الوكالة هيكلية الملكية كوسيلة للرقابة الفعالة على المسيرين و التي تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة. كما أنها قد تكون سببا في تراجعها في حال كونها غير ملائمة .و هذه الرقابة تعتبر أساس موضوع الحوكمة ، و التي تهدف إلى حماية حقوق المساهمين من تزايد سلطة المسيرين و رغبتهم في تعظيم مصالحهم الخاصة .

أولا . مفهوم حوكمة المؤسسات :

في هذا الإطار قدمت العديد من التعريفات للحوكمة،فوفقا لـ Cadbury Report تعرف على أنها:

" حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات و تراقب " (8)

و يركز هذه المفهوم على :هيكل ، إجراءات و تطبيقات الحوكمة ، ويوضح أن مجلس الإدارة مسؤول عن الحوكمة في الشركة ، في حين أن دور المساهمين هو تعيين المسيرين و المدققين ، و تركز هذه الواجهة من النظر على الأطراف داخل المؤسسة : مجلس الإدارة ، المساهمون ، الإدارة العليا. (9)

وهو ما يقترب أيضا من التعريف الذي تبنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و التي ترى بأن حوكمة الشركات تعنى بالعلاقات بين مختلف الأطراف في الشركة ، و كيفية إدارة هذه العلاقات للوصول إلى تحقيق أهداف الشركة مع ضمان الرقابة الضرورية لذلك :

"حوكمة الشركات تشمل مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ، المساهمين و أصحاب المصالح ، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ، وسائل تحقيق هذه الأهداف و مراقبة الأداء . " (10)

أثر هيكل الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

وقد أشار هذا التعريف إلى العلاقات بين مختلف الأطراف في الشركة ، حيث يوضح توزيع الحقوق و الواجبات على هؤلاء الأطراف : مجلس الإدارة ، المساهمون ، أصحاب المصالح . و يمكن تعريف حوكمة المؤسسات بشكل أوسع على أنها مجموعة من الميكانيزمات و التي تعمل على أساسها المؤسسة عندما يتم فصل الملكية عن الإدارة . (11) مما سبق نستنتج أن الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في المؤسسات هي : (12)

أولا . المساهمون Shareholders : و هم حملة الأسهم ، و الذين لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة الملائمين لحماية مصالحهم ، ويسعون لتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل لزيادة قيمة استثماراتهم.

ثانيا. مجلس الإدارة Board of Directors : و هو يمثل المساهمين و الأطراف الأخرى في الشركة ، و يقوم مجلس الإدارة بتعيين المديرين التنفيذيين و الرقابة على أدائهم ، للمحافظة على حقوق المساهمين ، و مهمته هي رسم السياسات العامة للشركة .

ثالثا. الإدارة Management : و هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء لمجلس الإدارة ، و كما تعتبر المسؤولة عن زيادة قيمة الشركة و تعظيم أرباحها، كما أنها مسؤولة عن الإفصاح و الشفافية في القوائم والمعلومات المنشورة .

أصحاب المصالح stockholders : و هم جميع الأطراف ذوي المصالح مع الشركة مثل الدائنين و الموردين و العمال و الموظفين ، و قد تتعارض مصالح هؤلاء الأطراف في بعض الأحيان .

ثانيا . نماذج حوكمة المؤسسات :

يرى الكثير من الباحثين أن مفهوم الحوكمة مرتبط بمنهجين :

-**المنهج المساهماتي (The Shareholders Approach):**و الذي يرى بأن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تعظيم الربح ، و في ظل مفهوم المسائلة فان الإشراف على تحقيق أهداف المؤسسة و تعظيم الربح يكون من قبل المساهمين ، و يركز هذا المنهج على تعظيم الربح لصالح المساهمين في المؤسسة .

-**المنهج التشاركي (The Stakeholders Approach):** و الذي يرى بأن حوكمة المؤسسات تعكس نموذجاً للرقابة يهتم بمصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .
(13)

و بالتالي فالمفهوم الثاني يعتبر أوسع من حيث المفهوم ، و يعكس أكثر الحوكمة في البنوك التجارية خاصة ، و التي تتميز بكثرة أصحاب المصالح فيها مقارنة بالمؤسسات الأخرى و الذين يمثل المودعون أغلبهم ، و يعتمد النشاط البنكي عليهم بشكل أساسي في تمويل عملياته ، إضافة إلى تعقد نشاط البنك مقارنة بالمؤسسات غير المالية .
كما أن خصوصية الحوكمة في القطاع البنكي تتبع من أهميتها في الاقتصاديات الوطنية فأى خلل يصيب هذا القطاع قد يخل بتوازن القطاعات الأخرى .

ثالثاً. الإطار التاريخي لظهور الحوكمة :

مثلت أعمال كل من (Alchain and Demsetz (1972) ، Jensen and Meckling(1976) ، Sheifler and Vishny(1986) ، الإطار النظري للحوكمة في المؤسسة ، غير أن اعتماد منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمبادئ حوكمة المؤسسات سنة 1999 أعطى لهذا المفهوم شمولية أكبر و اهتماماً أكثر في الاقتصاديات العالمية و يمكن تلخيص تطور مفهوم الحوكمة كالآتي :

قبل 1932: طرح مشكل الرقابة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 ، غير أنه قبل ذلك لم يتم التطرق إلى المؤسسة الحديثة ، و بالتالي لم يتم الحديث عن الفصل بين الملكية و التسيير .

بعد سنة 1932: ظهور دراسة Berle and Means ، و بداية الحديث عن تعارض المصالح الناجم عن فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الحديثة .

بعد سنة 1976: ظهور دراسة Jensen and Meckling ، و التي أعطت مفهوماً جديداً للعلاقة بين المالك و المسير و ما يترتب عنه من تكاليف ضمن نظرية الوكالة ، و ما صاحبها من دراسات أخرى تهتم بكيفية تنظيم العلاقة بين المالك و المسير ضمن علاقة الوكالة في المؤسسة .

سنوات التسعينات: ظهور العديد من التقارير التي تتحدث عن الحوكمة ودورها في ضبط سلوك الإدارة ، و أهمها تقرير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، و الذي أقر مجموعة

أثر هيكل الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

من المبادئ التي تضمن التطبيق الصحيح للحوكمة ، إضافة إلى مبادئ اتفاقية بازل ، التي تهتم بحوكمة القطاع البنكي .و بداية انتشار هذا المفهوم في الكثير من المجالات خاصة منها المحاسبية .

بعد التسعينات: كانت الأزمات المالية التي واجهت العديد من المؤسسات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أهمها : (14) Enron و worldcom (15) و التي كان التلاعب المالي و المحاسبي فيها السبب المباشر ، كما أن الأزمات المالية في تلك الفترة أدت إلى ظهور اتفاقية بازل 2 و التي أضافت مخاطر التشغيل ، إضافة إلى أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 ، و التي تحولت إلى أزمة عالمية بسبب ضعف إدارة مخاطر الائتمان بشكل أساسي من طرف إدارة البنوك .كل هذا أعاد إلى الواجهة موضوع الحوكمة لحماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح في المؤسسات ، و أدى إلى ظهور اتفاقية بازل 3، و التي أضافت بعض التعديلات منها بعض المعايير الخاصة بالسيولة ، مخصصات لتغطية التعامل بالمشتقات المالية و تمويل سندات الدين ، كما أضافت نسبة الرفع المالي لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون .

المحور الثالث : الإطار النظري لهيكل الملكية

يفضل استخدام هيكل الملكية بدل هيكل رأس المال لأنه عادة ما يشار إلى هذا الأخير بالهيكل من حيث نسبة السندات ، القروض ..الخ.

أولا .مفهوم هيكل الملكية : (structure de propriété)

يتحدد مفهوم هيكل الملكية في المؤسسة عبر :

-تركز رأس المال (concentration de capital)

-طبيعة المساهمين (nature des actionnaires)

1.تركز رأس المال : ويقصد به نسبة امتلاك حقوق الملكية من طرف المساهمين في المؤسسة ، أو بطريقة أخرى درجة تركيز الملكية و تقاسمها بين المساهمين ، فنظرا للتطورات الكبيرة التي تشهدها المؤسسات المالية و غير المالية في العالم و الارتباط الكبير بالبورصة، تنوعت هيكل الملكية في تلك المؤسسات ، و بالتالي تركز رأس المال فيها ، حيث أصبح للمؤسسة العديد من المساهمين ، فقد تمتلك المؤسسة العديد من صغار

المساهمين الذين يكون تأثيرهم في إدارة المؤسسة منخفضا ، و العكس في حال وجود كبار المساهمين في المؤسسات و الذين يمتلكون أغلبية الأسهم في الشركة .

2. **طبيعة المساهمين** : و يقصد بها نوعية المساهمين. فقد كان المساهم فردا واحد هو نفسه المسير في المؤسسة ، ثم تعدد المساهمون الأفراد ثم أصبح المساهمون عبارة عن مؤسسات اقتصادية و مالية كالبنوك و مؤسسات التأمين و صناديق الاستثمار . فحسب نظرية الوكالة يوجد 3 أنماط للمساهمين تضمن لهم الرقابة الفعالة على المسيرين :

-المساهمون المسيريون *actionnaire dirigeant*

-المساهمون الماليون *actionnaire financier*

-المساهمون المؤسساتيون *actionnaire institutionnel*

ثانيا . محددات هيكلية الملكية :

حسب Demsetz and Lehn ، فإنه توجد مجموعة من المحددات لهيكلية الملكية و التي تفسر الاختلافات فيها من مؤسسة لأخرى و من نظام لأخر ، و هي : (16)

-حجم المؤسسة (*Firm Size*)

-الرقابة المتوقعة (*Control Potential*)

-القواعد النظامية (*Systematic Regulation*)

1. حجم المؤسسة : كلما ازداد حجم المؤسسة ارتفعت قيمة أسهمها في السوق ، و هو ما يؤدي إلى انخفاض تركيز الملكية فيها ، و تقاسمها بين العديد من المساهمين ، أي أنه كلما كبر حجم المؤسسة ، تطلبت ممارسة الرقابة فيها الحصول على حصص صغيرة من الملكية أي ازداد تشتت الملكية و نقصد بذلك صغار المساهمين .

2. الرقابة المتوقعة : وهو الربح المتوقع من ممارسة متابعة أكثر فعالية على أداء الإدارة من قبل المساهمين ، و تقوم هذه القدرة على الرقابة و السيطرة على قرارات الإدارة بتحديد هيكلية الملكية نتيجة ارتباطها بمجموعة من تكاليف الوكالة الناجمة عن اختلاف الاهتمامات بين المساهمين و المسيرين ، و حسب Demsetz فهي تفرض نوعا معينا من القدرة الرقابية على المسيرين ، و التي تؤثر في هيكلية الملكية. و يعتقد المساهمون بقدرتهم على التأثير في نجاح المؤسسة عبر قدرتهم على التأثير في إدارتها.

أثر هيكل الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

3. القواعد النظامية : والذي يعطي للمساهمين الخيار في تخفيض الرقابة بطريقة لا تؤثر على استقرار الأرباح ، و يفرض النظام في الدولة طرق معينة للمتابعة و انضباط الإدارة و هذا الأثر للنظام يعمل على تخفيض تركيز الملكية ، فدخل البنك في نشاطات جد خطيرة قد يؤدي إلى تدخل المنظمين و المراقبين البنكيين والذي قد يدفع بتغيير أعضاء الإدارة . فيما يرى كل من La Porta , sheiffer and vishny ، أن الاختلافات القانونية للمؤسسات المدرجة في البورصة هو المحدد الأساسي للاختلافات في هيكل الملكية ، إضافة إلى قوة الحماية القانونية المقدمة للمساهمين، حيث أنه كلما انخفضت الحماية القانونية المقدمة لصغار المساهمين ازداد تركيز الملكية في يد كبار المساهمين (Blockholders). (17) غير أن هناك من الباحثين من ربط الاختلافات في هيكل الملكية بالمحيط السياسي في الدولة ، حيث أن تركيز الملكية في المؤسسات بالدول التي تمارس الديمقراطية الاجتماعية بشكل كبير أكبر من تلك التي تعرف انتشاراً أقل للديمقراطية الاجتماعية، و ذلك ما توصل إليه (Roe 2000) ، حيث ترتفع تكاليف الوكالة في المجموعة الأولى من الدول بسبب عدم توافق مصالح المسيرين مع المساهمين نظراً لتدخل الدولة، و هو ما يجعل تركيز الملكية في يد كبار المساهمين عاملاً لتخفيض هذه التكاليف . (18)

المحور الرابع : الأداء في البنوك التجارية

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم واسعة الانتشار في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير لما يكتسبه من أهمية لمنظمات الأعمال و المؤسسات المالية . ويعرف (Miller&Bromily) الأداء على أنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية ، و استغلالها بكفاءة و فعالية تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها " (19) و نستخلص من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما: الطريقة في استخدام موارد المؤسسة (المالية و البشرية) و نقصد بذلك الكفاءة ، والأهداف المحققة من ذلك الاستخدام و نقصد بذلك الفعالية و بالتالي يعتمد الأداء الجيد للمؤسسة على :

1. الكفاءة (Efficiency): و تعرف على أنها "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة و بدون حصول أي هدر يذكر" (20) ، و يظهر من هذا التعريف ارتباط الكفاءة بمدخلات المؤسسة و كيفية التحكم في استغلالها.

2. الفعالية (Efficacité): و ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة ، و الفجوة بينها و بين النتائج المحققة فعليا .

و في البنوك التجارية غالبا ما يتم التوجه إلى قياس الأداء المالي ، و الذي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي ، و بناء هيكل مالي فعال يحقق تعظيم العائدات . و يجيب منظور الأداء المالي للبنك على التساؤلات الخاصة بالكيفية التي يرى بها المساهمون تنظيم الأعمال، و ما هي الأهداف المالية المرغوبة من جانب هؤلاء المساهمين ، و تعكس المقاييس المالية النتائج التي تمثل الأداء المالي التاريخي لتنظيم نشاطات البنك و مدى نجاح الإدارة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية. و نظرا لارتباط نشاط البنك بالمخاطر بشكل كبير فان الموازنة بين العائد و المخاطرة يعد أمرا مهما و صعبا، نظرا لارتباطهما الوثيق، حيث كلما زادت المخاطرة زاد العائد ، و هنا وجب الحصول على التوليفة المناسبة لضمان أداء أحسن للبنك . و توجد العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي في البنوك التجارية ، أهمها العائد على حقوق الملكية (ROE) (21) الذي يقيس خلق القيمة للمساهمين ، و اعتبر لوقت طويل النموذج الأمثل و الأكثر استخداما لقياس الأداء إضافة إلى العائد على الأصول (ROA). (22)

في الجدول الموالي نوضح أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية بين العائد و المخاطرة :

الجدول رقم (1) : مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية

مؤشرات فعالة	مؤشرات مخاطرة
عائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / الأصول الحاصلة	المخاطر الإئتمانية • صافي أعباء القروض / إجمالي القروض. • خصصن الدين المشترك في تحصيلها / إجمالي القروض. • خصصن الدين المشترك في تحصيلها / القروض التي استُخدمت ولم تُسد
عائد على الأصول = صافي دخل / الأصول	مخاطر سيولة • فوائده الأئتمانية / إجمالي الأصول. • خصوم المتقناة / إجمالي الأصول. • عدم الاستحقاق التقديرية.
رفع صافي = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	مخاطر سعر الفائدة • الأصول حساسة لتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول. • الأصول حساسة لتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. • الأصول حساسة - الخصوم حساسة.
حاشئ الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	مخاطر سعر صرف • المركز المتفوح في ظل عملة / القاعد الرأسمالية. • إجمالي فواتر المتفوحة / القاعد الرأسمالية.
منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	مخاطر تشغيل • إجمالي الأصول / عدد العاملين. • مصروفات العمالة / عدد العاملين.
حاشئ الفائدة الصافية = دخل الفائدة الصافي / الأصول التي تؤكد ملكية	مخاطر رأس مال • حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. • تشريحة الأثر من رأس مال / الأصول مترجمة بأوزن المخاطرة. • قاعد رأسمالية / الأصول مترجمة بأوزن المخاطرة.
معدل العائد على الودائع = القاعض القابل للتوزيع / الودائع	

المصدر: من إعداد الباحثين .

المحور الخامس : العلاقة بين هيكل الملكية و الأداء في المؤسسات

حظيت دراسة العلاقة بين هيكل الملكية و الأداء في المؤسسات باهتمام كبير لدى الباحثين ، و التي ترجع بدايات الحديث عنها إلى دراسة Berle and Means ، و تركيزهما على المشاكل الناجمة عن فصل الملكية عن الإدارة ، و في الإطار النظري للعلاقة بين هيكل الملكية بالأداء في المؤسسات ، هناك 3 نظريات تنظم هذه العلاقة : (23)

-نظرية توافق الاهتمامات (thèse de convergence d'intérêt)

-نظرية الحيادية (thèse de la neutralité)

-نظرية التجذر (thèse d'enracinement)

أكدت العديد من الدراسات ما توصل إليه Berle and Means حول أن المؤسسات المدارة من قبل مالكيها هي الأحسن أداء ، كما أن هناك دراسات أخرى توافق ما توصل إليه Demsetz and Lehn و التي ترفض وجود أية أثر لهيكل الملكية على الأداء و ذلك باستخدام تركيز رأس المال الممتلك من قبل المساهمين الرئيسيين ، في حين توصل sheifler and vishny إلى وجود علاقة غير خطية بين الأداء و نسبة تركيز رأس المال الممتلك من طرف أعضاء مجلس الإدارة ، حيث أن نتيجة الأداء تتوقف على نسبة هذا التركيز ، أي أنه هناك احتمالين : تجذر المسير و توافق الاهتمامات مع المالك.

أولا . تركيز رأس المال و الأداء في المؤسسات

يرى Jensen أن تركيز رأس المال يلعب دورا فعالا في الرقابة على المسيرين ، حيث أن المساهم الرئيسي (actionnaire majoritaire) مستعد لأن يستثمر أكبر قدر من الموارد (الوقت و الأموال) في عملية الرقابة على المسير ، الشيء الذي يخفض كلما تراجعت نسبة امتلاكه للأسهم في المؤسسة⁽²⁴⁾ ، أي أنه كلما ازداد تشتت الملكية ضعفت عملية الرقابة و تراجع أداء المؤسسة ، و هو ما توصل إليه sheifler and vishny ، و قد اتفق مع هذه النظرة الكثير من الباحثين أمثال : (2008) Shapiro and Silva and Majluf ، حيث أن تزايد تركيز الملكية يخفض من تكاليف الوكالة الناجمة عن انخفاض التعارض في الاهتمامات بين الإدارة و المالك ، كما أن وجود مساهم رئيسي يؤثر في إدارة البنك عن طريق حقوق التصويت التي يمتلكها أكبر مقارنة بصغار المساهمين . و قد توصلت أغلب الدراسات إلى أن تشتت الملكية ينطبق بشكل كبير على الولايات المتحدة

الأمريكية في حين تعرف باقي بلدان العالم تركيز الملكية في يد كبار المساهمين ، و قد يمتلك هؤلاء سلطة عن طريق حقوق التصويت أكبر من حصتهم في المؤسسة. و قد توصل C.Holderness and Sheehan إلى عدم وجود أي عدم وجود أي اختلاف بين أداء المؤسسات التي يوجد بها تركيز للملكية و نظيرتها التي تعتمد تشتت الملكية . (25) و قد تناولت أغلب الدراسات المؤسسات الأمريكية و البريطانية لدراسة أثر تركيز الملكية على الأداء و ذلك باستخدام حصة المسيرين في رأس المال كمؤشر لقياس هيكلية الملكية و Q-Tobin's كمؤشر لقياس الأداء. و توصل Spon et al إلى وجود علاقة موجبة بين تركيز الملكية و الأداء المالي في البنوك ، و ذلك في دراسة حول 134 بنك أمريكية خلال الفترة 1990-1994 ، و هو ما توصلت إليه أيضا دراسة Capiro et al بعد دراسة العلاقة بين تركيز الملكية والأداء في 224 بنك من 44 دولة ، و قد توصل هؤلاء الباحثين إلى أن البنوك العالمية تتميز بتركيز الملكية في يد الدولة أو العائلات . فيما توصل (2002) Pinteris إلى وجود علاقة سلبية دون دلالة إحصائية بين تركيز الملكية و الأداء البنكي في البنوك الأرجنتينية . (26)

ثانيا .طبيعة المساهمين :

و سنتناول هيكلية الملكية من حيث طبيعة المساهمين كالاتي :

1.المساهم المسير: سبق و تطرقنا إلى أنه توجد 3 أنماط للعلاقة بين المسير و المساهم :

-نظرية توافق الاهتمامات

-نظرية الحيادية

-نظرية التجذر

1.1.نظرية توافق الاهتمامات : حيث أن تركيز الملكية لدى المسير يؤثر إيجابيا على الأداء في المؤسسة ، فامتلاك المسير لجزء مهم من رأسمال المؤسسة يخفض من الفجوة في الاهتمامات بينه و بين باقي المساهمين ،مما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة،و هو ما توصل إليه Jensen and Meckling و sheifler and vishny . فلا يقوم هؤلاء المسيرين باتخاذ قرارات تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة ، فالتكاليف التي يتحملها هؤلاء بصفتهن مساهمين مرتبطة بحصتهن في المؤسسة و التي ترتفع بارتفاع هذه

أثر هيكل الملكية كميكايزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

الأخيرة . و بالتالي ترى هذه النظرة أن وجود مسير يمتلك حصة كبيرة من الأسهم يرتبط بعلاقة ايجابية مع أداء المؤسسة.

2.1..نظرية التجذر : عند امتلاك المسير لجزء كبير من أسهم المؤسسة فإنه من الصعب التحكم في قراراته حتى و إن اعتبر أدائه ضعيفا و غير مرضي ، و مع مرور الوقت تصبح لديه الإمكانية للتحكم في اجتماعات المساهمين بشكل مباشر ، و بشكل غير مباشر في قرارات المؤسسة ككل .⁽²⁷⁾ في حين أن تركز الملكية في يد مساهم خارجي (لا ينتمي لمجلس الإدارة أو الإدارة) قد يخلق تعارضا في الاهتمامات بين هذا الأخير و باقي المساهمين .حيث يظهر تعارض المصالح بين صغار المساهمين و كبار المساهمين في المؤسسة ، في الوقت الذي يمتلك فيه ذوي الأغلبية في الأسهم سلطة أكبر على حقوق التصويت .لذلك توجب توفير الحماية القانونية ليس فقط للمساهمين ضد التلاعب المالي للإدارة ، و إنما أيضا لصغار المساهمين ضد سيطرة كبار المساهمين . أي أن المدافعين عن هذه الفرضية يرون أن وجود تركز للملكية لدى أعضاء مجلي الإدارة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء و إنما قد يؤدي إلى استعمال المؤسسة لتحقيق الأهداف الشخصية للمساهم .

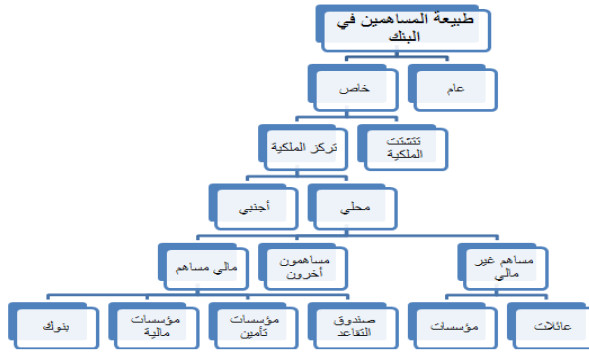
3.1..نظرية الحيادية : وترى هذه النظرة أن هيكل الملكية لا تحمل أية أثر على أداء المؤسسة ، وهو ما توصل إليه Demsetz and Lehn سنة 1985، حيث أكدا ما توصل إليه Demsetz سنة 1983، و الذي يرى بأنه لا يوجد أي سبب يمكن أن يربط الربحية بهيكل الملكية .⁽²⁸⁾

2.1. المساهمون المؤسساتيون :وتوصل بعض الباحثين إلى وجود علاقة موجبة بين وجود المساهمين المؤسساتيون و تحسن الأداء البنكي ، حيث يخفض هؤلاء من تكاليف الوكالة .أمثال Banaccorci Dipatti . فيما يرى sheifler and vishny أن انعكاس المساهمين المؤسساتيين على الأداء في المؤسسات يعتمد على سلوك هؤلاء و طبيعتهم و نشاطهم داخل المؤسسة حيث قد يكون لهم أثر ايجابي أو سلبي .⁽²⁹⁾

3.1 المساهم المالي :

تقترض نظرية الوكالة أن المساهمين الماليين يستطيعون الحصول على المعلومات حول المؤسسة و المنافسين و قطاع النشاط ، و بالتالي يمكنهم توفير رقابة أكثر فعالية على أداء

المسيرين في المؤسسة، حيث يمكنهم معالجة المعلومات المالية و الاقتصادية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة، كما يمكنهم مقارنة أداء المسيرين في المؤسسة بغيرها من المؤسسات المنافسة. و اللجوء إلى خدمات أطراف خارجية أخرى متخصصة للحصول على نظرة شاملة حول أداء المؤسسة و المسيرين، مما يرفع من تكاليف هؤلاء المساهمين مقارنة بالمساهمين الأفراد. و يمكن لهؤلاء المساهمين تمويل المؤسسة بالأموال اللازمة عبر القروض البنكية ، حيث أنه كلما ازدادت حصتهم في تمويل المؤسسة (الأموال الخاصة والديون) ازدادت فعالية رقابتهم على أداء المسيرين لتعظيم قيمة المؤسسة. (30) بعدما تطرقنا إلى طبيعة المساهمين في المؤسسات الاقتصادية، سنتناول هيكله المساهمين في البنوك التجارية بصفة خاصة، والتي يمكن تقسيمها إلى: بنوك عمومية و أخرى خاصة حسب طبيعة المساهمين، والشكل الموالي يوضح هذه الهيكلية :



Source : Thierno Amadou Barry , **Structure actionnariale des banques , risques et efficience** , these présenté pour obtenir du grade de docteur des sciences économique , université de Limoges, Décembre 2010,p14

مما سبق يظهر أن الحديث عن هيكلية حقيقية للملكية في البنوك مرتبط بالقطاع الخاص، كما أن تركيز الملكية مرتبط بجنسية المساهمين.

وقد أثبتت الدراسات وجود أثر لطبيعة المساهمين (نوعية الملكية) على أداء البنوك ، حيث خلصت إلى أن البنوك ذات الملكية العمومية تبدي أداء أقل من البنوك الخاصة حيث تتميز البنوك العمومية بارتفاع تكاليف الوكالة نظرا لانتشار البيروقراطية و سوء استخدام الموارد ، إضافة إلى أن المسيرين في البنوك العمومية يبذلون جهدا أقل مقارنة بالبنوك الخاصة ، ضعف جودة أصولها ، زيادة مخاطر تعثر القروض ، ضعف الملاءة مقارنة بالبنوك الخاصة . و من بين هذه الدراسات ما قام به (Berger & al) حيث خلصت الدراسة

أثر هيكلية الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية

إلى أنه في المتوسط يعتبر أداء البنوك العمومية ضعيف على المدى الطويل مقارنة بالبنوك الخاصة، كما أن أكبر عائق بالنسبة للبنوك العمومية المختارة لنتم خصوصتها يتمثل في مشكلة القروض غير الجيدة، حيث تم أخذ الجهاز البنكي في الأرجنتين كعينة لدراسة أثر حوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية (31). Xiaochi Lin & Yi Zhang توصلوا أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية العمومية و أداء البنك التجاري ، حيث تبدي البنوك العمومية الصينية أداء ضعيف على المدى الطويل مقارنة بغيرها ، وقد تم أخذ عينة مكونة من 60 بنكا خلال الفترة 2004-1997 . (32) و يظهر هذا الاختلاف في الأداء خاصة في الدول النامية ، حيث توصل La Porta et al سنة 2002 إلى أن البنوك العمومية في البلدان المتطورة تبدي أداء أحسن من نظيرتها في البلدان السائرة في طريق النمو . في حين توصل Karas et al إلى أن البنوك العمومية المحلية أحسن أداء من البنوك الخاصة المحلية في دراسة حول البنوك الروسية . (33)

خلاصة :

على ضوء ما تمت دراسته فالحديث عن هيكلية الملكية في المؤسسة يعود إلى الفصل بين الملكية و الإدارة في المؤسسات الحديثة و هو ما يعرف بمشكل الوكالة ، و الذي ترتب عنه زيادة حرية الإدارة في اتخاذ القرارات في المؤسسات ، ما استوجب البحث عن وسيلة للرقابة على أداء هؤلاء المسيرين لضمان حقوق الملاك (المساهمين). و هنا تظهر الحوكمة لتنظيم حقوق وواجبات جميع الأطراف في المؤسسة : المساهمون ، مجلس الإدارة ، الإدارة العليا . و التي تقترح إشراف المساهمين على عملية متابعة أداء الإدارة و الرقابة عليها ، أي اعتبار هيكلية الملكية كميكانيزم داخلي للحوكمة للرقابة على أداء المسيرين في المؤسسة . وتتحدد هيكلية الملكية في المؤسسة عبر عنصرين هما : تركيز رأس المال وهي نسبة حقوق الملكية المملوكة من طرف المساهمين في المؤسسة و طبيعة المساهمين : مؤسساتيون ، ماليون أو مسيروون . و عند الحديث عن أثر هيكلية الملكية على أداء المؤسسات تظهر ثلاث نظريات : الأولى تفترض توافق الاهتمامات أي أن المؤسسات المدارة من قبل مالكيها هي الأحسن أداء ، الثانية هي نظرية الحيادية و التي و التي ترفض وجود أية أثر لهيكلية الملكية على الأداء ، أما الثالثة فهي التي توصلت إلى إمكانية تجذر المسير في المؤسسة و تحقيقه لاهتماماته بدل أهداف المؤسسة مما يؤثر سلبا على الأداء .

أما فيما يخص هيكل الملكية في البنوك فتقسم إلى عمومية وأخرى خاصة وتشير أغلب الدراسات إلى أن البنوك الخاصة هي الأحسن أداء مقارنة بالبنوك العمومية، و يتناقص هذا التباين في الأداء في الدول المتطورة مقارنة بغيرها من الدول النامية و السائرة في طريق النمو .

الهوامش :

- 1) Harold Demsetz , **The Structure of Ownership and The Theory of The Firm** , Journal of Law and Economics , Vol 26, No 2, Jun 1983, p 375
- 2) M.C.Jensen and W.H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure** , Journal of Financial Economics, V3, No 4 , October 1976, p5
- 3) M.C.Jensen and Eugene .F.Fama, **The Separation of Ownership and Control** , Journal of Law and Economics , Vol 26, No 2, Jun 1983, p 302
- 4) residual control rights (
- 5) Andrei Shleifer and Robert Vishny , **A Survey of Corporate Governance** , The Journal of Finance, Vol 52, No 2, Jun 1997, p741
- 6) M.C.Jensen and W.H. Meckling, Op.cit ., p5
- 7) Gerard Charreaux , **Structure de propriété , relation d'agence et performance financière** , Working Paper, Centre de Recherches en Gestion des Organisations , octobre 1989 , p5
- 8) **Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance** , London , December 1992 , p 1
- 9) Bob Tricker , **corporate governance : principles , policies and practices** , Oxford , Great Britain , 2009, p 29
- 10) **OECD Principles of Corporate Governance** , Paris , 2004 , p 11
- 11) Stjijn Claessens , **Corporate Governance and Development** , The International Bank of Reconstruction and Development , The World Bank , Washington , 2003 , p 4
- 12) محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 20
- 13) عدنان بن حيدر بن درويش ، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة** ، اتحاد المصارف العربية ، 2007 ، ص 43
- 14) Enron : كانت إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية ، بو التي أعلنت إفلاسها في ديسمبر 2001 ، عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة وبعد هذا الإفلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية . فحسب اللجنة الخاصة للتحقيق التي شكلتها إنرون أن كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة كانوا يقدمون أرقاماً مبالغاً فيها تزيد عن أرباح الشركة الحقيقية بحوالي مليار دولار ، وأكد تقرير اللجنة أن كبار مسؤولي إنرون قاموا بعمليات مشاركة وهمية ساعدتهم في إخفاء خسائر وديون إنرون الفعلية . و قد أدى إفلاس الشركة والهبوط أسهمها إلى فصل حوالي خمسة آلاف موظف بها، وفقد أصحاب المعاشات وصغار المساهمين مدخراتهم التي استثمروها في أسهم المؤسسة.
- 15) أو هي مؤسسة اتصالات أمريكية تأسست سنة 1989 ، و تم إعلان الإفلاس سنة 2002 ، بعد قيام المدير التنفيذي السابق للمؤسسة بأكبر عملية غش محاسبية في تاريخ الاقتصاد الأمريكي حيث كبد المؤسسة ديوناً فاقت 41 مليار دولار
- 16) Harold Demsetz and Kenneth Lehn , **The structure of Corporate Ownership : Causes and consequences** , The Journal of Political Economy , Vol 93, Issue 6 , 1985, pp 1159-1161
- 17) Asjeet Lamba and Geof Stapledon , **The determinants of Corporate Ownership structure : Australian Evidence** , Public Law Research , Paper No 20 , July 2001 , p5.
- 18) Marck J.Roe , **Political Foundation for Separating Ownership From Corporate Control** , Stanford Law Review , Vol 53, December 2000 , p1.
- 19) الداوي الشيوخ ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة ورقلة ، 2010 ، ص 218
- 20) بلوط حسن ابراهيم ، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات ، دار النهضة العربية بيروت ، 2005 ، ص 41
- 21) ROE: Return On Equity (
- 22) ROA: Return On Assets (
- 23) Gerard Charreaux , **Structure de propriété , relation d'agence et performance financière** , Revue Economique , Vol 42 , No 3, 1991 , p5
- 24) Andrei Shleifer and Robert Vishny , **Large Shareholders and Corporate Control** , The Journal of Political Economy , Vol 94 , Issue 3 , Part 1, Jun 1986 , p470
- Mathieu Paquerot , **Structure de propriété et sous-performance des firmes : une études empirique sur le marché au comptant, le règlement mensuel et le second marché** Finance Contrôle Stratégie , Volume 2, No 4 , décembre 1999, p 164
- 26) Salima Taktak , **Gouvernance et efficience des banques tunisiennes : étude par l'approche de frontière stochastique** , Revue Libanaise de Gestion et d'Économie , No 5 , 2010, p8
- 27) Yves Bozec et Caude Laurin , **Concentration des droits de propriété , séparation entre participation au capital et control des votes et performance opérationnelle des société : une étude canadienne** , Finance contrôle stratégie , Vol 7, No 2 , juin 2004 , p125 .
- 28) Panayotis Kapopoulos and Sophia Lazaretou , **Corporate Ownership Structure and Firm Performance : Evidence from Greek Firms** , Working Paper, No 37 , April 2006, p9
- 29) Salima Taktak , Op.cit , p9
- 30) Rajaa Mtanios (
- 31) Allen N. Berger et al , **Corporate Governance and Bank Performance : A Join Analysis of the Static , Selection , and Dynamic Effects of Domestic , Foreign , and State Ownership , Including Domestic M&As , Foreign Acquisitions, and Privatization** , prepared for presentation at the Conference on Bank Privatization , World Bank, MC 13-121 , November 20-21 , 2003, p35
- 32) Xiaochi Lin& Yi Zhang , **Bank ownership reform and bank performance in China** , Journal of Banking & Finance , Vol 33, Issue 1 , January 2009, p 1
- Thierno Amadou Barry, Op.cit , p 26 (32)